وامرط بتاديب بايعه وتشديد اكله فالان فتوى المذهبين على حرمته
حتى قيل من قال بحله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوقوع طلاقه وخرجاله
كما في السكران انتهى ومثل الخشيشة في الحرمة جوزة الطيب فقد افتى كثيرون
علماء السادة بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر نزيل مكة في فتاواه
والشيخ كمال الدين بن ابي شريف في رسالته وضمنها في ذلك وافتى بحرمتها
الاقصراي من اصحابنا ووقفت على ذلك بخطه الشريف لكن قال حرمتها
دون حرمة الخشيش والله تعالى اعلم وفي موضع ثقة بخط بعض الافاضل
ومنه فقلت سبل الامام وكن الدين الزنجاني رحمه الله تعالى عمن ياكل
البنج ويعتقد بانه حلال ويقول كنت فاجرا منه فتبت من ذلك فتركت
الخمور والعصبان ولا يسعى الى نصيحة احد فيستحي ان يشير مولانا الى ما يجب
عليه من النكال والعقوبات فكيف انه فاسق يجاهر عليه الكفر باعتقاده
حله وان علم منه هذا الاعتقاد يباح قتله والله تعالى اعلم وكتبه المريدين
على قال استاذي سيف العصبة وسمعت من الثقة به ان نجم الدين
الزاهدي قال يكفر اذا اراه حلالا انتهى هذا كتاب

احكام الصيد

وجه مناسبة كتاب الصيد لكتاب الاشربة من حيث ان كلا والحد من الاشربة
من حيث ان كلا والحد من الاشربة من حيث ان كل واحد من الاشربة مباح
والصيد مما يورث السرور والاناقة فذكر الاشربة لحرمتها اعتنا بالاحتراز
عنها ومحاسنه مجاسن الكاسب وسببه يختلف باختلاف حال الصايد
فقد تكون الحاجة اليه وقد تكون اظهار الجلادة وقد يكون التفرج والصيد
مصدر وقد يراد به المفعول وهو حلال وحرام لان الصايد اما ان يكون
محرما او لا فان كان فهو حرام وان لم يكن فاما ان اصطاد في الحرم او لا
فان اصطاد فيه فكذلك والا فهو حلال اذا وجد خمسة عشر شرطا خمسة
في الصايد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه الارسال وان
لا يشارك في الاخذ ما لا يحل صيده وان لا يترك التسمية عامدا وان لا يشتغل
بين الارسال والاخذ بعمل اجنبي خمسة في الكلب ان يكون معلما وان يزجره
على سنن الارسال وان لا يشاركه في الاخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جرحا
وان لا ياكل منه وخمسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من نبات
الماء الا السمك وان يمنع نفسه يجتاحه وقوايمه وان لا يكون متقويا بما يابيه
او يحلبه والا يموت بعد افضل ان فصل الذي ذبحه كذا في النهاية مضروبا الى الخلاصة
قال في العناية بعد نقله له بلفظه وفيه نساهح لان هذا شرط الاصطياد
للاكل بالكلب لا عند علماء انه لو اشتغل بعضه لم يحرم كما لو اشتغل بعمل لكن اذا ركه
حيا فذبحه وكذا اذا لم يمت بعد ما كنه ذبحه فانه صيد وهو حلال انتهى وقد تم الظهر
في وجه التساهح في كلامه وما ذكره من قوله كما لو اشتغل بعمل الى آخر ما قاله

لا يظهر ٣ ر ٣

به وجه التساهح في كلام النهاية لان كلامه فيما يحل بسبب غير الذكاة
وهو الاصطياد لانه قدم ما يحل بالذكاة بالآلة المعهودة في باب على حدة
وهذا ظاهر والله تعالى اعلم وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب
فقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا وانا ادنى مراتبه الاباحة وقوله تعالى
وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فانه يدل على الحل اذا الاحرام قال الاكمل
في العناية وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم الغاية وهو ليس بحجة ولو كان
مكانه احل لكم صيد البحر كان انسب انتهى قلت وقد وقع له ذلك انفا في بحث
مع البول بسله والبلالة في فتشره من البيوع والصواب ان الاستدلال
به مبني على ما قاله المحقق ابن الهمام تعالى في البيع ان الغاية عند نا من
قبيل الاشارة لا الفهوم او على ما قاله صاحب التلويح في بحث المعارضة
والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه انتهى والله تعالى اعلم واما السنة
فقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم على ما ذكر في الكتاب ولم يرد
خلاف لاحد في اباحته وكان اجماعا ولانه نوع اكتساب والاكتساب مباح
كالاحتطاب وهو استدلال بالمعقول كذا في الهداية والعناية قلت
وهو معين لحل اتخاذ الصيد حرفة لانه نوع من الاكتساب وبخالفه ما في
البزازية والخلاصة ان المذهب عند جمهور العلماء والفقهاء رحمهم الله تعالى
ان جميع انواع الكسب في الاباحة على السواء هو الصحيح انتهى وهو اي الصيد
مباح الا للتلهي او حرفة وهذا هو الذي عول عليه مولانا صاحب التنوير
في متنه فانه قال بعد ايراده عبارة البزازية في فتاويه من هذا البحث
وعلى هذا فاتخاذه حرفة كصيادة السمك حرام فاوردته هنا بتعالله
والا فالمتحقق عندي ما تقدم تقريره من اتخاذه حرفة واما كراهة التلهي
به فلا شك فيها والله اعلم نعم شكلة لصيد ملك ما تقدم بها خلاف
ما اذا ابصبها للخلاف فانه لا يملك ما دام وجد القلش وغيره متاعا او دنانا
مضروبا بضرب الاسلام لا يملكه ويجب تعريفه واعلم ان اسباب الملك ثلاثة
ملك الملك من اصله وهو الاستيلاء على المباح وناقل بالبيع والهبة ونحوهما
وخلافة كملك الوارث فالاول شروطه خلو المحل عن الملك فلو استولى على
حظ غيره من المغانم لم يملكه ولم يحل للقلش ما يجد بلا تعريف
ولو ارسل انسان مملوكه ولم يحل للقلش ما يجد بلا تعريف
اخذ بعده حتى قشور الرمان ملكه وقال من اخذ شيئا لا يملك بالاستيلاء فاخذ
قشور الرمان ولو الق بهيمة ميتة في انسان فسلخها واخذ جلدها فانه يملك
حقيقة وحكما فالاول بوضع اليد والثانية بالتهيئة فاذا نصب الشبكة
للصيد فقد ما تقول بخلاف ما اذا نصبها للتجفيف واذا نصب الشطاط فتقول

لتقتلهم

كلها

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)